النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

لدراسة أي موضوع لا بد من تحديد الاطار الفكري بعناية والذي يمثل الخطوط العريضة لمسارات العمل الممكنة والتي تقدم النهج المفضل لفكرة أو موضوع ما، فالاطار الفكري لحوكمة المؤسسات يمثل البعد الفكري التجريدي واللغة الخاصة التي يتخاطب ويتواصل ويتفاهم من خلالها الأطراف المعنية بشؤون ادارة ومراقبة المؤسسات، سواء أكانوا مخططين، مصممين أو مطبقين لنظام الحوكمة، والواقع أنه لا يمكن أن نتصور نجاح تطبيق الحوكمة ما لم يستند على فكر ووعي نظري قابل للتطور.

1- **نظرية الوكالة:** الفصل بين الملكية والتسيير من العوامل الأساسية التي أدت لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية اقتضى أن توكل ادارتها الى مديرين محترفين، وهذا مانجرت عنه مشكلة علاقات الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة.

وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ماهي الا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها".

الافتراض الرئيس لهذه النظرية هو التعارض في المصالح بين الملاك والمدراء وبالتالي فان كل طرف يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة وهذا يعني أن الادارة وكيل الملاك في ادارة المؤسسة لا تعمل دائما لصالح الملاك بأفضل شكل ممكن، ومن هنا تنشأ مشكلة الوكالة والتي يحاول الملاك معالجتها بمنح حوافز مناسبة للإدارة، وتصميم مجموعة من الاليات للرقابة على سلوكها مما يؤدي الى تحملهم تكلفة رقابية يضاف اليها ماتنفقه الادارة من موارد متمثلة في التقارير والمعلومات الاضافية التي يقدمها للملاك وفي تنظيم المقابلات معهم، لتؤكد بأنها تعمل بأفضل ما يمكن لتعظيم ثروتهم.

2- **نظرية المضيف:** تعمل هذه النظرية على دمج الأهداف الفردية للمديرين مع أهداف المؤسسة الى الدرجة التي يشعرون بها أن مستقبلهم الوظيفي وحقوقهم التقاعدية مرتبطة بها، وبالتالي مصلحتهم مرتبطة بمصلحة المؤسسة حتى لو لم يمتلكوا حصصا فيها، تدعو هذه النظرية الى هياكل تنظيمية توفر استقلالية أكبر للمديرين والموظفين وتوفر التمكين المناسب لهم، الأمر الذي يسهل حركة التنفيذيين في اعداد وتنفيذ الخطط التي تحقق الأداء العالي للمؤسسة، بالتالي لا تركز هذه النظرية على تحفيز التنفيذيين وانما على توفير الهياكل التنظيمية المشجعة والتي تضمن التمكين الكامل لهم، كذلك تدعوا هذه النظرية الى عدم الفصل بين وظيفتي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة الأمر الذي يخفض تكاليف الوكالة ويمنح المدير ثقة ودورا أكبر في المؤسسة.
3- **نظرية تكلفة المعاملة:** تسعى نظرية تكلفة المعاملة الى فهم دور المؤسسات في المبادلات الاقتصادية، فالمؤسسة تقوم بالتعامل مع عدة أطراف خارجية كالموردين مثلا وبالتالي كيف يمكن للمؤسسة أن

تضمن أن هؤلاء الموردين سيزودونها بما تطلبه بالشكل المطلوب، لذلك لا بد من الوصول الى اتفاق وهذا مانتج عنه بما يسمى بتكاليف المعاملة، فتكاليف المعاملة هي التكاليف الاضافية المرتبطة باجراء المعاملات، سواء بالنقود أو الوقت أو أي عبء اخر كتكاليف الحصول على المعلومات، تكاليف التفاوض.

4- **نظرية أصحاب المصالح:** يعود أساس هذه النظرية الى أن المؤسسات في ظل العولمة أصبحت كبيرة جدا، ولها تأثير واسع يشمل المجتمع بشكل عام، الأمر الذي يحتم عليها تحمل مسؤوليات اتجاه قطاعات متعددة فيه وليس فقط ملاكها، هذه القطاعات هي مايعرف بأصحاب المصالح والذين يضمون بالاضافة الى الملاك أطرافا أخرى مثل الموظفين، الموردين، الزبائن، الدائنين والمجتمع بشكل عام، وجميع هذه الأطراف تقدم مساهماتها للمؤسسة بأشكال مختلفة، وبالمقابل تتوقع تلبية مصالحها من قبل المؤسسة.

5- **نظرية تجذر المسيرين:** انطلاقا من التسمية والتي تعني الاستحكام أي التحكم والامساك بزمام الأمور، والذي يعني استحكام المدير بزمام الأمور بالشركة، وأن المدير يبعث جذوره في المؤسسة لتثبيت منصبه، كلما كانت الجذور عميقة كان من الصعب اقتلاعها، فالتجذرية هي عبارة عن نسق أو سياق متكون من شبكة علائقية رسمية أو غير رسمية والتي يتمكن من خلالها المسير من التخلص ولو بصفة جزئية من مراقبة مجلس ادارته، وبالتالي المساهمين في حالة التجذر حسبه لا تشكل حالة جامدة، حيث تقترح هذه النظرية الاطار الذي يسمح بالأخذ بعين الاعتبار أهمية المصلحة الشخصية في التفكير التسييري وفرضية تعظيم المنفعة التي امتدت الى الخيارات الفردية المتخذة من طرف الأشخاص المعنيين بتسيير المؤسسة.

تعتبر النظريات الخمس السابقة من أهم النظريات المفسرة للحوكمة، حيث كل واحدة منها عالجت جانبا من جوانبها، فبالنسبة لنظرية المضيف فقد ارتبطت بالحوكمة فيما يتعلق بمجلس الادارة وعلاقته بالادارة العليا وهذا بتوفير الهياكل التنظيمية المشجعة للمديرين التنفيذيين، أما نظرية تكلفة المعاملة فقد ارتبطت بالحوكمة فيما يتعلق بتعاملاتها مع أصحاب المصالح الخارجيين، بينما نظرية أصحاب المصالح فقد ارتبطت بالحوكمة فيما يتعلق بحقوق أصحاب المصالح، ونظرية التجذر ارتبطت بالحوكمة فيما يتعلق بطرق تسيير المؤسسة والى ضرورة وضع خيارات للمسيرين وادراجها في الاستراتيجية الاجمالية للمؤسسة، الا أن نظرية الوكالة تعتبر المفسر الأكثر تعبيرا عن الحوكمة.